ملبوسة في الجمعة والعيد والمرأة ما تلبس في زيارة اهلها
وقيل يعتبر اوسط ما يلبس في الحيوة وفي آخر عينان ان كان في المال
كثرة وفي الورثة قلة فكفن السنة اولا والا فالكفاية اولى
مع الجواز كفن السنة ويجب الاكفان قبل ان يدين الميت وفيها
وتلزمه اوثلاثا اوخمسا والخمس كغيره عندنا وقال ان فيه
واحمد يح لا يقطن رأسه ولا يمس طيبا وأكفن من جميع المال
مقدما على الدين والوصية والميراث الا ان تكون التركة عبدا
جانيا او تستغرقها ديون فان حق ولي الجناية والدين مقدم
على التكفين وان لم يكن للميت مال فكفنه على من تجب عليه نفقته
في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند ابي يوسف ان كانت موسرة
وقيد وان كانت موسرا ايضا عنده وقال محمد وان في على من تجب
عليه نفقتها ان لم تترك مالا وهو الاوجه على ما حققناه في الشرح
وكفنه من تركته يرجع به في تركته وكفنه من لا يرثه من اقاربه
بغير امر الوارث لا يرجع سواء اشهد بالرجوع اولم يشهد ثم
الصلوة عليه فرض كفاية كما مر وشرط صحتها شرائط الصلوة
الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضعه امام المصلي
المصلي وبهذا القيد علم انه لا يجوز على غائب ولا حاضر محمول
على دابة او غيرها لاختلاف المكان ولا موضع تقدم عليه المصلي
وركنها القيام فلا يجوز قاعدا بلا عذر وكذا راكبا والتكبيرات

سوى الاولى

سوى الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يتحمل الامام عن السبوق
ان خشي ان يرفع فانه يكتفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والاولى
بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام
الحي ثم الولي على ترتيب الارث وله ان يأذن لغيره اذا استوى
الحي اليه والميت المذكور وهو ان يتقدم بلا اذنه فان تقدم فلهم
ان يعيدوا ان شاؤا وان صلوا هو فلهم ان يصلوا بعده مع
السلطان في رواية وعند ابي يوسف هو اولى من الجميع وتسوية
قول ان في رواية عن ابي حنيفة وفي فتاوى قاضيخان قال
الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدم الا وليا وان حضر
والي المصر والقاضي فالوالي اولى ان يقدم وان لم يحضر الوالي و
لا القاضي وحضر امام الحي وصاحب الشرطة فصاحب الشرطة
اولى ان يقدم وان حضر خليفة والي المصر فهو اولى بالتقديم من
القاضي وصاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين
وحضر الاولياء وامام الحي ينبغي للاولياء ان يقدموا امام
الحي وان لم يحضر امام الحي وحضر المؤذن قيل على الاولياء
تقديمه وان حضر الوالي او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة
وامام الحي والاولياء وليه الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء
واراد واان يقدموا فلهم ذلك ولهم ان يقدموا من شاؤا
ولا يقدم احد من هؤلاء الا باذنهم وهذا قياس ابي حنيفة

قول